المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الموقع الإلكتروني

# عز الدين: البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط " Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée، بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه.

حضر حفل الافتتاح: سفيرة كندا ايمانويل لامورو، النائبة رلى الطبش، وزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للاحصاء في تونس لمياء زريبي، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

وشددت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط، في كلمتها، على "أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين"، معتبرة ان هذه المساواة "فرصة وحاجة مجتمعية". ورأت "ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام". وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولا (...) وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول".

اضافت: "على النساء إذا، واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهن وأفكارهن ومواهبهن"، مشيرة الى أن "المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتع بمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، معربة عن اسفها لكون 24 في المئة من نساء المنطقة يعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية".

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن "ما يتيح لها ذلك هو أنها تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي". وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهن جماعيا أن يؤثرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات".

وأكدت "الحاجة الى النساء لتطوير السياسات في كل المجالات، سواء في الأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها"، مشددة على "أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء".

من جهتها، رأت الوزيرة عز الدين أن "الحركة النسائية يجب أن تتحول الى حركة اجتماعية وحقلا معرفيا تغذيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا، لكنها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل".
وتحدثت عن تجربتها فقالت: "تجربتي في مواقع القرار تعتبر مرحلة قصيرة من انخراطي في الشأن العام التي بدأت باكرا، وبمبادرة فردية نتيجة تفاعلي القوي مع الأحداث التي كانت تعصف بلبنان وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وأنا ابنة الجنوب الذي شهد الاعتداءات والاجتياحات والتدمير والتهجير والحرمان والتهميش، إبنة الجنوب التي واكبت في طفولتها صعود شخصية عظيمة مثل شخصية الإمام موسى الصدر التي شكلت لي مصدر الإلهام. كان الإمام الصدر الأيقونة التي بقيت في قلبي حتى اليوم، فهو صاحب ال"كاريزما" التي لا يمكن لأحد أن يخرق جاذبيتها. وهو الرمز الذي يزداد تألقا مع مرور الزمن".
واضافت: "في تلك الظروف بدأ انخراطي في الشأن العام وتفاعلي مع التطورات المحيطة بي. وأدركت باكرا أن الخروج إلى العام هو قضية أساسية في حياة النساء، وأن مجالات الخروج إلى العام تتركز في ثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة السياسية".
وتابعت: "على مستوى العلم، أنا ابنة عائلة جنوبية تشكل نموذجا لظاهرة سادت في الجنوب في سبعينات القرن الماضي. ظاهرة تحول فيها العلم إلى قيمة عليا. وهنا يسجل دور فاعل ومؤثر لسماحة الإمام الصدر الذي أحدث تحولا كبيرا في بيئة الجنوب ما أدى إلى تنمية علمية فكرية ثقافية. وأنا دائما اعتبرت نفسي ممثلة لفائض من الكفايات التي يزخر بها الجنوب، ولم تخل تجربة الدراسة من التمييز. كانت البئية التي تربيت فيها تعطي الأولوية لتعليم الصبيان، وكان علي كما غيري من بنات جيلي أن أناضل وأثبت وجودي وجدارتي متكلة على نفسي من دون أي دعم أو مساعدة. ورب ضارة نافعة. أعتقد أن مثل هذه التجربة تعطي المرأة قوة ودفعا ومقومات للنضال وللانجاز من دون انتظار الجوائز المجانية أو الهدايا الجاهزة".
واشارت إلى أنها حملت "هذه المنهجية إلى سوق العمل حيث التحدي الثاني والمهم". وقالت: "بعد التمكين العلمي لا بد من خوض معركة التمكين الاقتصادي التي كانت أصعب وأكثر تعقيدا. الاستقلالية الاقتصادية هي الشرط الأساسي لامتلاك المرأة عنصر المبادرة، ما يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات وحسم الخيارات".
واضافت: "قراري كان التوجه إلى القطاع الخاص، سواء العمل الأكاديمي أو مزاولة المهنة كطبيبة. الظروف كانت صعبة. واجهت شبكة فاسدة محكمة ومتماسكة. لم أقبل المساومة على أخلاقياتي الطبية والمهنية والإنسانية. في تلك المرحلة أدركت أن الفساد منظومة شر متكاملة، تنتهك الكرامة الإنسانية، وتعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الناس. لذلك عند إعطائي الأولوية لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بعدما توليت وزارة التنمية الإدارية، كنت أنطلق من معايشة مباشرة للضرر الكبير الذي يلحقه الفساد بالناس ومشاريعهم وأحلامهم والأهم نظرتهم إلى وطنهم وثقتهم به".
وتابعت: "هذه القضية كانت همي الأساسي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. كيف تستعيد الدولة ثقة مواطنيها. واليوم إذا ما نظرت إلى السنتين الماضيتين في الوزارة أشعر بالرضى النسبي طبعا لكوني عملت على استراتيجيتين وطنيتين أساسيتين للإصلاح، فبالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الفساد، هناك استراتيجية التحول الرقمي الكفيلة، في حال تبنيها من خلال قرار سياسي كبير، بأن تحدث تغييرا كبيرا في بنية القطاع العام في لبنان".
ثم تناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولا إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة (سواء للأموات أو للأحياء) كما هي القاعدة في لبنان".
وقالت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعية وتبين لي بشكل قاطع أن انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلم قيم مجتمعنا. تلقيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء. من رجال دين ورجال ونساء سيدات أعمال وأكاديميين وأكاديميات ومفكرين ومفكرات وصحافيين وصحافيات من الآباء والأمهات ومن

جيل الشباب. حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيدة الوحيدة بين 29 رجلا، ودائما كان يوجه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي".
واشارت الى "أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتخذه أحد الزعماء اللبنانيين المنفتحين المؤمنين بأهمية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة "أمل" دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري".
وقالت: "بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط، ويتأكد يوما بعد آخر أن لا بديل من قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أن الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسية للمرأة، وأعتقد أن النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضا".
وتابعت: "إن قناعتي التي تكونت لدي نتيجة هذه التجربة أن الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب. إن العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأن إعادة تعريف معنى السياسة في الاتجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلمنا أن السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإن من هو قادر على القيام بهذه المهمات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عال بالمسؤولية تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممرا للمكاسب الشخصية ولممارسة الفساد، فإن الفرص ستكبر أمام النساء. بالنسبة لتجربتي الشخصية يمكنني القول بكل ضمير مرتاح أن مدخولي المادي تراجع منذ ان توليت الشأن الحكومي وأني سعيت لأن أكون خادمة عامة من خلال موقعي".
وأشارت الى ان من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد". واعتبرت أن "القفزات السياسية التي تحققها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائية العامة". وأكدت أن "هذا الأمر ستكون له أولوية" في تجربتها النيابية "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضد النساء في مختلف المجالات". وشددت على أن "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويات لدى أي حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك أن في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إن البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية".
أما السفير الفرنسي فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنيا أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن "فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة".
واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكل أولوية لدى الحكومة الفرنسية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلي، حققنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالميا في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين". لكنه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قيادية في حين أنهن يمثلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين".

ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيرا إلى أن "20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعية على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات".
ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا، ووزيرة المالية السابقة في تونس، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا، وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهن.
بعدها، عقد الاجتماع المغلق للشبكة.
وعلى هامش الاجتماع، ينظم المعهد يومي الخميس والجمعة، ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنمي وفاء سانانيس.
وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية، وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.
https://almustaqbal.com/article/2089608/%D8%B4%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B9%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6

الأنباء
يومية - سياسية - عربية
الصحيفة الورقية

## إجتماع شبكة الحوكمة في دول المتوسّط

# عز الدين: بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارىء

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية الاجتماع الخامس لشبكة «النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance autour de la Méditerranée بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حكومة تصريف الاعمال الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه.

حضر حفل الافتتاح سفيرة كندا اميلوبل لامورو، الناشطة رفى الطيبي، وزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للاحصاء في تونس لمياء زريبي، مديرة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين موبيرو، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

### بساط

وشدّدت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء الطيبي بساط، في كلمتها، على «أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين»، معتبرة ان هذه المساواة «فرصة وحاجة مجتمعية». ورأت «ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام».

### أرسيميه

اما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط انيس ارسيميه، فوصفت «هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بانها عناصر تغيير في الحول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب».

عز الدين مشاركة في اجتماع شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط

### عز الدين

من جهتها، رأت الوزيرة عز الدين ان «الحركة النسائية يجب ان تتحول الى حركة اجتماعية وحقلا معرفيا تغذيه التجارب والافكار والنظريات المختلفة والمتنوعة والمتحمسة لمبادئ تتمايز في الكثير من القضايا، لكنها بالتاكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح اكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل».

واشارت الى ان من اكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة ان يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان ورأت ان «إحدى اهم الإشكاليات في البلدان النامية هي ان وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد».

وشدّدت على ان «قضايا المرأة يجب ان تكون على راس الاولويات لدى اي حكومة جديدة حكومة ستنظر ولادتها باسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك ان في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لاجل ان العلم محاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية».

### فوشيه

اما السفير الفرنسي فوشيه فرأى ان «الشبكة انبثت جموحا»، متمنيا ان يتعزز دورها اكثر فاكثر، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها وكشف ان «فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة».

### جلسة أولى

ثم عقدت جلسة عامة أولى عن «المرأة في الإدارة التحديات والقضايا الراهنة»، تحدثت فيها سفيرة كندا، ووزيرة المالية السابقة في تونس، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا، وادلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهن.

الموقع الإلكتروني

# عز الدين: البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارىء

**استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée"، بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه.**

حضر حفل الافتتاح: سفيرة كندا ايمانويل لامورو، النائبة رلى الطبش، وزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للاحصاء في تونس لمياء زريبي، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

بساط

وشددت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط، في كلمتها، على "أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين"، معتبرة ان هذه المساواة "فرصة وحاجة مجتمعية". ورأت "ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام ."وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولا (...) وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول."

اضافت: "على النساء إذا، واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهن وأفكارهن ومواهبهن"، مشيرة الى أن "المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتع بمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، معربة عن اسفها لكون 24 في المئة من نساء المنطقة يعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

آرسيبه

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن "ما يتيح لها ذلك هو أنها تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي". وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهن جماعيا أن يؤثرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات ."

وأكدت "الحاجة الى النساء لتطوير السياسات في كل المجالات، سواء في الأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها"، مشددة على "أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء."

عز الدين

من جهتها، رأت الوزيرة عز الدين أن "الحركة النسائية يجب أن تتحول الى حركة اجتماعية وحقلا معرفيا تغذيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا، لكنها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

وتحدثت عن تجربتها فقالت" :تجربتي في مواقع القرار تعتبر مرحلة قصيرة من انخراطي في الشأن العام التي بدأت باكرا، وبمبادرة فردية نتيجة تفاعلي القوي مع الأحداث التي كانت تعصف بلبنان وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وأنا ابنة الجنوب الذي شهد الاعتداءات والاجتياحات والتدمير والتهجير والحرمان والتهميش، إبنة الجنوب التي واكبت في طفولتها صعود شخصية عظيمة مثل شخصية الإمام موسى الصدر التي شكلت لي مصدر الإلهام. كان الإمام الصدر الأيقونة التي بقيت في قلبي حتى اليوم، فهو صاحب ال"كاريزما" التي لا يمكن لأحد أن يخرق جاذبيتها. وهو الرمز الذي يزداد تألقا مع مرور الزمن."

واضافت: "في تلك الظروف بدأ انخراطي في الشأن العام وتفاعلي مع التطورات المحيطة بي. وأدركت باكرا أن الخروج إلى العام هو قضية أساسية في حياة النساء، وأن مجالات الخروج إلى العام تتركز في ثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة السياسية."

وتابعت: "على مستوى العلم، أنا ابنة عائلة جنوبية تشكل نموذجا لظاهرة سادت في الجنوب في سبعينات القرن الماضي. ظاهرة تحول فيها العلم إلى قيمة عليا .وهنا يسجل دور فاعل ومؤثر لسماحة الإمام الصدر الذي أحدث تحولا كبيرا في بيئة الجنوب ما أدى إلى تنمية علمية فكرية ثقافية. وأنا دائما اعتبرت نفسي ممثلة لفائض من الكفايات التي يزخر بها الجنوب، ولم تخل تجربة الدراسة من التمييز. كانت البئية التي تربيت فيها تعطي الأولوية لتعليم الصبيان، وكان علي كما غيري من بنات جيلي أن أناضل وأثبت وجودي وجدارتي متكلة على نفسي من دون أي دعم أو مساعدة. ورب ضارة نافعة. أعتقد أن مثل هذه التجربة تعطي المرأة قوة ودفعا ومقومات للنضال وللانجاز من دون انتظار الجوائز المجانية أو الهدايا الجاهزة ."

واشارت إلى أنها حملت "هذه المنهجية إلى سوق العمل حيث التحدي الثاني والمهم". وقالت: "بعد التمكين العلمي لا بد من خوض معركة التمكين الاقتصادي التي كانت أصعب وأكثر تعقيدا. الاستقلالية الاقتصادية هي الشرط الأساسي لامتلاك المرأة عنصر المبادرة، ما يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات وحسم الخيارات."

واضافت: "قراري كان التوجه إلى القطاع الخاص، سواء العمل الأكاديمي أو مزاولة المهنة كطبيبة .الظروف كانت صعبة. واجهت شبكة فاسدة محكمة ومتماسكة. لم أقبل المساومة على أخلاقياتي الطبية والمهنية والإنسانية. في تلك المرحلة أدركت أن الفساد منظومة شر متكاملة، تنتهك الكرامة الإنسانية، وتعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الناس. لذلك عند إعطائي الأولوية لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بعدما توليت وزارة التنمية الإدارية، كنت أنطلق من معايشة مباشرة للضرر الكبير الذي يلحقه الفساد بالناس ومشاريعهم وأحلامهم والأهم نظرتهم إلى وطنهم وثقتهم به."

وتابعت: "هذه القضية كانت همي الأساسي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. كيف تستعيد الدولة ثقة مواطنيها. واليوم إذا ما نظرت إلى السنتين الماضيتين في الوزارة أشعر بالرضى النسبي طبعا لكوني عملت على استراتيجيتين وطنيتين أساسيتين للإصلاح، فبالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الفساد، هناك استراتيجية التحول الرقمي الكفيلة، في حال تبنيها من خلال قرار سياسي كبير، بأن تحدث تغييرا كبيرا في بنية القطاع العام في لبنان."

ثم تناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولا إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة (سواء للأموات أو للأحياء) كما هي القاعدة في لبنان". وقالت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعية وتبين لي بشكل قاطع أن انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلم قيم مجتمعنا. تلقيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء. من رجال دين ورجال ونساء سيدات أعمال وأكاديميين وأكاديميات ومفكرين ومفكرات وصحافيين وصحافيات من الآباء والأمهات ومن جيل الشباب. حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيدة الوحيدة بين 29 رجلا، ودائما كان يوجه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي."

واشارت الى "أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتخذه أحد الزعماء اللبنانيين المنفتحين المؤمنين بأهمية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة "أمل" دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري."

وقالت: "بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط، ويتأكد يوما بعد آخر أن لا بديل من قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أن الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسية للمرأة، وأعتقد أن النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضا."

وتابعت" :إن قناعتي التي تكونت لدي نتيجة هذه التجربة أن الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب. إن العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأن إعادة تعريف معنى السياسة في الاتجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلمنا أن السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإن من هو قادر على القيام بهذه المهمات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عال بالمسؤولية تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممرا للمكاسب الشخصية ولممارسة الفساد، فإن الفرص ستكبر أمام النساء. بالنسبة لتجربتي الشخصية يمكنني القول بكل ضمير مرتاح أن مدخولي المادي تراجع منذ ان توليت الشأن الحكومي وأني سعيت لأن أكون خادمة عامة من

خلال موقعي."

وأشارت الى ان من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد ."واعتبرت أن "القفزات السياسية التي تحققها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائية العامة". وأكدت أن "هذا الأمر ستكون له أولوية "في تجربتها النيابية "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضد النساء في مختلف المجالات". وشددت على أن "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويات لدى أي حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك أن في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إن البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية."

فوشيه

أما السفير الفرنسي فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنيا أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن "فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة."

واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكل أولوية لدى الحكومة الفرنسية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلي، حققنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالميا في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين". لكنه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قيادية في حين أنهن يمثلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين ."

ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيرا إلى أن "20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعية على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات."

جلسة أولى

ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا، ووزيرة المالية السابقة في تونس، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا، وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهن.

بعدها، عقد الاجتماع المغلق للشبكة.

ورشة عمل
وعلى هامش الاجتماع، ينظم المعهد يومي الخميس والجمعة، ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير

الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنمي وفاء سانانيس.
وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية،
وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.
http://aliwaa.com.lb/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B9%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%89%D8%A1/

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة

فوشيه : فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري
عز الدين : البلد بحاجة الى حكومة تعلن حالة الطوارىء الوطنيّة

# فوشيه : فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري

# عز الدين : البلد بحاجة الى حكومة

# تعلن حالة الطوارىء الوطنيّة

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المالية امس الاجتماع الثامن لشبكة «النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance » autour de la Mediterranée.وافتُتِحَ الاجتماع بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، وشدّدت عزّ الدين خلال حفل الافتتاح على أن «البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة»، ملاحِظَةً أنّ ثمّة »ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار». وإذ

رأت أنّ «قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة»، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة، للعمل «على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات»، معتبرة أن »أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي.« وقالت إن من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزاريّة ومن ثمّ النيابيّة هي محاولة أن يؤثّر وجودها في موقع المسؤوليّة على وضع النساء في لبنان. ورأت أن «إحدى أهم الإشكاليّات في البلدان النامية هي أنّ وصول النساء إلى مناصب سياسيّة لا ينعكس إيجاباً على وضع النساء العام في هذا البلد». واعتبرت أنّ «القفزات السياسيّة التي تحقّقها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبّر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائيّة العامة». وأكّدت أنّ «هذا الأمر ستكون له أولويّة» في تجربتها النيابيّة «من خلال العمل على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات .«

وشدّدت على أنّ «قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويّات لدى أيّ حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأنّ الكل يدرك أنّ في البلد ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إنّ البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة .«

أما سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، فرأى أن «الشبكة أثبتت جدواها«، متمنياً أن «يتعزز دورها أكثر فأكثر»، مبدياً استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن فرنسا تعتزم «تجديد الترتيب الإداري» بينها ولبنان «بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة .«

واشار إلى أن «المساواة بين الرجل والمرأة تشكّل أولويّة لدى الحكومة الفرنسيّة سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي». وقال: «على الصعيد المحلّي، حققنا تقدّماً كبيراً في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالمياً في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين». لكنّه لاحظ أن «32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قياديّة في حين أنّهنّ يمثّلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين .«

ورأى أن «الطريق لا يزال طويلا»، مشيراً إلى أنّ «20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعيّة على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات .«

https://www.addiyar.com/article/1617452-%D9%81%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%87-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

الشرق

مستمرة في الصدور منذ ١٩٥٠

El Sharq Online

الإلكترونية

العدد

فوشيه في اجتماع الحوكمة في دول المتوسط:

نعتزم تجديد الترتيب الإداري في لبنان

هزالدين والسفير الفرنسي يتوسطان بساط وأرسيه

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية الاجتماع الثامن لشبكة «النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط» بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه. وشددت رئيسة معهد باسل فليحان لمياه المبيض بساط في كلمتها على «أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين».

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس أرسييه فوصفت «هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات». بدورها أشارت عزالدين الى ان من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان. ورأت أن «إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد».

أما السفير الفرنسي فوشيه، فرأى أن «الشبكة أثبتت جدواها»، متمنيا أن «يتعزز دورها أكثر فأكثر»، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن «فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة».

# فوشيه في اجتماع الحوكمة في دول المتوسط: نعتزم تجديد الترتيب الإداري مع لبنان

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط"، بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه. وشددت رئيسة معهد باسل فليحان لمياه المبيض بساط، في كلمتها، على "أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين". أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات". بدورها أشارت عزالدن الى ان من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد". أما السفير الفرنسي فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنيا أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن "فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة".

https://www.elsharkonline.com/%d9%81%d9%88%d8%b4%d9%8a%d9%87-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d9%83%d9%85%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d9%86%d8%b9%d8%aa%d8%b2%d9%85-%d8%aa%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d8%aa%d9%8a%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d9%8a-%d9%85%d8%b9-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86/2018/10/24/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af

L'Orient LE JOUR

# Foucher : La France continuera à défendre l'universalité absolue des droits des femmes

L'ambassadeur de France se prononçait au cours de la séance d'ouverture de la huitième rencontre du réseau « Mixité et gouvernance autour de la Méditerranée ».

OLJ

Le coup d'envoi des travaux de la huitième rencontre du réseau « Mixité et gouvernance autour de la Méditerranée » a été donné hier à l'Institut des finances Bassel Fleyhane, en présence notamment de la députée et ministre d'État sortante pour la Réforme administrative Inaya Ezzeddine, et de l'ambassadeur de France Bruno Foucher.

ADVERTISING
inRead invented by Teads

Créé en 2014 par la France et le Maroc, ce réseau regroupe des « personnes et non des institutions » avec pour objectif celui d'encourager le « réseautage entre des femmes occupant des fonctions élevées au sein de la fonction publique », a rappelé M. Foucher. Cela contribuera, selon lui, « au renforcement de la place des femmes au sein des administrations et des politiques publiques ».

Notant que l'Institut des finances Bassel Fleyhane, créé par la France et le Liban en 1998, « s'est très rapidement imposé comme l'institution de référence en matière de formation des hauts fonctionnaires, au-delà même de la seule gouvernance financière », il a annoncé que la France réfléchit à « renouveler l'arrangement administratif » avec le Liban, « afin de définir un nouveau plan d'action en matière de gouvernance ».

Se penchant sur l'égalité des genres, l'ambassadeur a affirmé qu'il s'agit d'une « priorité du gouvernement français, aussi bien au plan national qu'international ». Il a ainsi expliqué qu'au plan national, la France a fait beaucoup de progrès au cours des dernières années, passant ainsi selon le Forum économique mondial du 45e rang en 2012 au 11e rang en 2017 en matière d'égalité hommes-femmes, « ce qui nous place au premier rang des pays du G20 ».

Il a expliqué que la France doit ce résultat à des « politiques volontaristes ». Ce qui sous-entend « non seulement une égalité totale des droits en matière d'héritage, de transmission de la nationalité, de droit de garde des enfants », mais aussi « des politiques plus offensives visant à imposer l'égalité réelle dans la société : fixation de quotas en matière de représentation politique, d'accès aux postes d'encadrement au sein de la fonction publique ou de participation aux conseils d'administration ». Constatant qu'en France, « la mixité reste encore insuffisante », M. Foucher a affirmé que « cette mixité au sein du système politico-administratif doit rester plus que jamais, car l'État doit non seulement montrer l'exemple, mais être un vecteur de changement ». Et de conclure : « Dans ce que l'on doit bien appeler un combat, vous pouvez compter sur la France pour continuer à défendre l'universalité absolue des droits des femmes, aussi bien dans les enceintes internationales que dans son dialogue bilatéral. (…) Vous pouvez aussi compter sur la France pour promouvoir la prise en compte de l'égalité hommes-femmes dans les politiques de développement. À cet égard, la France s'est donnée pour objectif ambitieux d'atteindre 50 % d'aide dite genrée, c'est-à-dire ayant un effet positif sur l'égalité femmes-hommes, et ce d'ici à 2022. »
De son côté, la présidente de l'Institut des finances Bassel Fleyhane, Lamia Moubayed Bsat, a insisté sur « la nécessité d'aboutir à une égalité des genres », soulignant qu'il s'agit d'une « opportunité et d'un besoin social ». Quant à la coprésidente du réseau régional « Mixité et gouvernance autour de la Méditerranée », Agnès Arcier, elle a souligné que ce réseau et les réseaux nationaux qui y sont affiliés sont « des vecteurs de changement dans les États, dans la fonction publique et les appareils exécutifs des gouvernements ». Mme Ezzeddine a, pour sa part, partagé son expérience dans la fonction publique. Elle a souligné avoir essayé dans la mesure du possible de faire en sorte que « sa présence à un poste de responsabilité puisse influencer la situation de la femme au Liban ». En tant que parlementaire, a-t-elle affirmé, elle accordera la priorité à l'amélioration de la législation relative à la situation de la femme.
https://www.lorientlejour.com/article/1140508/foucher-la-france-continuera-a-defendre-luniversalite-absolue-des-droits-des-femmes.html

# عز الدين: قضايا المرأة يجب أن تكون من أولويّات الحكومة الجديدة

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المالية صباح اليوم الأربعاء الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée." وافتُتِحَ الاجتماع بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، وشدّدت عزّ الدين خلال حفل الافتتاح على أن "البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة"، ملاحِظَةً أنّ ثمّة "ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار". وإذ رأت أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة"، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة، للعمل "على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات"، معتبرة أن "أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي."

وحضر حفل الافتتاح كلّ من من النائبة رلى الطبش، وسفيرة كندا لدى لبنان ايمانويل لامورو، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، ووزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للإحصاء في تونس لمياء زريبي، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل قي فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

بساط

وشدّدت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمتها على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين واصفةً إياها بأنها "فرصة" و"حاجة مجتمعية ."ورأت ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام. وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولاً (...) وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول". واضافت: "على النساء إذاً واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهنّ وأفكارهنّ ومواهبهنّ ."ولاحظت أن "المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتع بمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، لكنها أسفت لكون "24 في المئة فحسب من نساء المنطقة يعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

آرسيبه

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه االشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن ما يتيح لها ذلك هو أنها "تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي". وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهنّ جماعياً أن يؤثّرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات". وأضافت" :ثمّة حاجة الى النساء لتطوير السياسات في كل المجالات، سواء في الأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها". وشددت على أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء.

عز الدين

ورأت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة عناية عز الدين أن "الحركة النسائيّة يجب أنْ تتحوّل حركةً اجتماعيّةً وحقلاً معرفياً تغذّيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوّعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا لكنّها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

وتحدثت عن تجربتها فقالت: "تجربتي في مواقع القرار تُعتبَر مرحلةً قصيرة من انخراطي في الشأن العام التي بدأت باكراً وبمبادرة فرديّة نتيجة تفاعلي القوي مع الأحداث التي كانت تعصف بلبنان وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وأنا ابنة الجنوب الذي شهد الاعتداءات والاجتياحات والتدمير والتهجير والحرمان والتهميش إبنة الجنوب التي واكبت في طفولتها صعود شخصيّة عظيمة مثل شخصيّة الإمام موسى الصدر التي شكّلت لي مصدر الإلهام. كان الإمام الصدر الأيقونة التي بقيت في قلبي حتى اليوم، فهو صاحب الكاريزما التي لا يمكن لأحد أنْ يخرق جاذبيّتها. وهو الرمز الذي يزداد تألقاً مع مرور الزمن."

واضافت: "في تلك الظروف بدأ انخراطي في الشأن العام وتفاعلي مع التطوّرات المحيطة بي. وأدركت باكراً أنّ الخروج إلى العام هو قضيّة أساسيّة في حياة النساء وأنّ مجالات الخروج إلى العام تتركّز في ثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة السياسيّة."

وتابعت: "على مستوى العلم أنا ابنة عائلة جنوبيّة تشكّل نموذجاً لظاهرة سادت في الجنوب في سبعينات القرن الماضي. ظاهرة تحوّل فيها العلم إلى قيمة عليا. وهنا يسجّل دور فاعل ومؤثّر لسماحة الإمام الصدر الذي أحدث تحوّلاً كبيراً في بيئة الجنوب ما أدّى إلى تنمية علميّة فكريّة ثقافيّة. وأنا دائماً اعتبرت نفسي ممثّلة لفائض من الكفايات التي يزخر بها الجنوب. ولم تخل تجربة الدراسة من التمييز. كانت البئية التي تربّيت فيها تعطي الأولويّة لتعليم الصبيان وكان علي كما غير من بنات جيلي أن أناضل وأن أثبت وجودي وجدارتي متّكلة على نفسي من دون أيّ دعم أو مساعدة. وربّ ضارة نافعة. أعتقد أنّ مثل هذه التجربة تعطي المرأة قوّة ودفعاً ومقوّمات للنضال وللإنجاز من دون انتظار الجوائز المجّانية أو الهدايا الجاهزة."

واشارت إلى أنها حملت هذه المنهجيّة "إلى سوق العمل حيث التحدّي الثاني والمهم". وقالت: "بعد التمكين العلمي لا بد من خوض معركة التمكين الاقتصادي التي كانت أصعب وأكثر تعقيداً. الاستقلاليّة الاقتصاديّة هي الشرط الأساسي لامتلاك المرأة عنصر المبادرة، ما يمنحها القدرة على اتّخاذ القرارات وحسم الخيارات."

واضافت: "قراري كان التوجّه إلى القطاع الخاص، سواء العمل الأكاديمي أو مزاولة المهنة كطبيبة. الظروف كانت صعبة. واجهت شبكة فاسدة محكمة ومتماسكة .لم أقبل المساومة على أخلاقيّاتي الطبّية والمهنيّة والإنسانيّة. في تلك المرحلة أدركت أنّ الفساد منظومة شرّ متكاملة، تنتهك الكرامة الإنسانيّة، وتعمّق الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين الناس. لذلك عند إعطائي الأولويّة لوضع الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد بعدما تولّيت وزارة التنمية الإدارية، كنت أنطلق من معايشة مباشرة للضرر الكبير الذي يُلحقه الفساد بالناس ومشاريعهم وأحلامهم والأهم نظرتهم إلى وطنهم وثقتهم به."

وتابعت: "هذه القضيّة كانت همّي الأساسي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة. كيف تستعيد الدولة ثقة مواطنيها. واليوم إذا ما نظرت إلى السنتين الماضيتين في الوزارة أشعر بالرضى النسبي طبعاً لكوني عملت على استراتيجيّتين وطنيّتين أساسيتين للإصلاح، فإضافة إلى استراتيجيّة مكافحة الفساد، هناك استراتيجيّة التحوّل الرقمي الكفيلة، في حال تبنّيها من خلال قرار سياسي كبير، بأنّ تُحدث تغييراً كبيراً في بنية القطاع العام في لبنان."
ثم تناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولاً إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة (سواء للأموات أو للأحياء) كما هي القاعدة في لبنان".
واضافت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعيّة وتبيّن لي بشكل قاطع أنّ انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلّم قيم مجتمعنا. تلقّيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء. من رجال دين ورجال ونساء سيّدات أعمال وأكاديميّين وأكاديميّات ومفكّرين ومفكّرات وصحافيّين وصحافيّات من الآباء والأمّهات ومن جيل الشباب. حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيّدة الوحيدة بين 29 رجلاً، ودائماً كان يُوجَّه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي."
ولاحظت أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتّخذه أحد الزعماء اللبنانيّين المنفتحين المؤمنين بأهمّية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة أمل دولة رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي."
وقالت: "بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط ويتأكد يوماً بعد آخر أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أنّ الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسيّة للمرأة وأعتقد أنّ النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضاً."
وتابعت: "إنّ قناعتي التي تكوّنت لدي نتيجة هذه التجربة أنّ الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب. إنّ العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأنّ إعادة تعريف معنى السياسة في الاتّجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلّمنا أنّ السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإنّ من هو قادر على القيام بهذه المهمّات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنّهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عالٍ بالمسؤوليّة تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممراً للمكاسب الشخصيّة ولممارسة الفساد، فإنّ الفرص ستكبر أمام النساء. بالنسبة لتجربتي الشخصيّة يمكنني القول بكل ضمير مرتاح أنّ مدخولي المادي تراجع منذ تولّيت الشأن الحكومي وأني سعيت لأن أكون خادمة عامة من خلال موقعي."
وقالت إن من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزاريّة ومن ثمّ النيابيّة هي محاولة أن يؤثّر وجودها في موقع المسؤوليّة على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليّات في البلدان النامية هي أنّ وصول النساء إلى مناصب سياسيّة لا ينعكس إيجاباً على وضع النساء العام في هذا البلد". واعتبرت أنّ "القفزات السياسيّة التي تحقّقها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبّر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائيّة العامة". وأكّدت أنّ "هذا الأمر ستكون له أولويّة" في تجربتها النيابيّة "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات". وشدّدت على أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويّات لدى أيّ حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأنّ الكل يدرك أنّ في البلد ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إنّ البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة."
فوشيه

أما سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنياً أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبدياً استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن فرنسا تعتزم "تجديد الترتيب الإداري" بينها ولبنان "بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة."
واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكّل أولويّة لدى الحكومة الفرنسيّة سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلّي، حققنا تقدّماً كبيراً في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالمياً في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين". لكنّه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قياديّة في حين أنّهنّ يمثّلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين."
ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيراً إلى أنّ "20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعيّة على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات."
جلسة أولى
ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا ايمانويل لامورو، ووزيرة المالية السابقة في تونس لمياء زريبي، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين موريرود، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي. وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهنّ. ثم عقد الاجتماع المغلق للشبكة.
وينظم المعهد غداً الخميس وبعد غد الجمعة، على هامش الاجتماع، ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجّعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنمي وفاء سانانيس. وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية، وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.
http://www.lebanonfiles.com/news/1384647

# عز الدين: البلد بحاجة الى حكومة تعلن حالة الطوارئ لمعالجة القضايا المعيشيّة والاقتصادية

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية صباح اليوم الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط ." وافتُتِحَ الاجتماع بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية د. عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه. وشدّدت عزّ الدين خلال حفل الافتتاح على أن "البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة"، ملاحِظَةً أنّ ثمّة "ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار". وإذ رأت أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة"، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة للعمل "على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات"، معتبرة أن "أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي."

وحضر حفل الافتتاح كلّ من من النائب رلى الطبش، وسفيرة كندا لدى لبنان ايمانويل لامورو، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، ووزيرة المالية الاتونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للإحصاء في تونس لمياء زريبي، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل قي فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

ورأت الوزيرة عز الدين أن "الحركة النسائيّة يجب أنْ تتحوّل حركةً اجتماعيّةً وحقلاً معرفياً تغذّيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوّعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا لكنّها بالتأكيد تتكامل وتتلاحق وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

وتناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولاً إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة كما هي القاعدة في لبنان ."واضافت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعيّة وتبيّن لي بشكل قاطع أنّ انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلّم قيم مجتمعنا. تلقّيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء .من رجال دين ورجال ونساء سيّدات أعمال وأكاديميّين وأكاديميّات ومفكّرين ومفكّرات وصحافيّين وصحافيّات من الآباء والأمّهات ومن جيل الشباب .حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيّدة الوحيدة بين 29 رجلاً، ودائماً كان يُوجَّه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي."

ولاحظت أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتّخذه أحد الزعماء اللبنانيّين المنفتحين المؤمنين بأهمّية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة أمل نبيه برّي."

وقالت" :بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط ويتأكد يوماً بعد آخر أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أنّ الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسيّة للمرأة وأعتقد أنّ النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضاً."
وتابعت" :إنّ قناعتي التي تكوّنت لدي نتيجة هذه التجربة أنّ الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب. إنّ العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأنّ إعادة تعريف معنى السياسة في الاتّجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلّمنا أنّ السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإنّ من هو قادر على القيام بهذه المهمّات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنّهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عالٍ بالمسؤوليّة تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممراً للمكاسب الشخصيّة ولممارسة الفساد، فإنّ الفرص ستكبر أمام النساء."
وقالت إن من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزاريّة ومن ثمّ النيابيّة هي محاولة أن يؤثّر وجودها في موقع المسؤوليّة على وضع النساء في لبنان .ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليّات في البلدان النامية هي أنّ وصول النساء إلى مناصب سياسيّة لا ينعكس إيجاباً على وضع النساء العام في هذا البلد."
واعتبرت أنّ "القفزات السياسيّة التي تحقّقها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبّر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائيّة العامة". وأكّدت أنّ "هذا الأمر ستكون له أولويّة" في تجربتها النيابيّة "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات."
وشدّدت على أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويّات لدى أيّ حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأنّ الكل يدرك أنّ في البلد ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إنّ البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة."
بدورها، شدّدت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمتها على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين واصفةً إياها بأنها "فرصة" و"حاجة مجتمعية ."ورأت ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام. وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولاً وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول". واضافت: "على النساء إذاً واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهنّ وأفكارهنّ ومواهبهنّ". ولاحظت أن "المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتعبمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، لكنها أسفت لكون"24 في المئة فحسب من نساء المنطقةيعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه االشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنهاعناصر تغييرفي الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن ما يتيح لها ذلك هو أنها "تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي". وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهنّ جماعياً أن يؤثّرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات". وأضافت: "ثمّة حاجة الى النساء لتطوير

السياسات فيكل المجالات، سواء فيالأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها". وشددت على أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء.

من جهته، رأى السفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنياً أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبدياً استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن فرنسا تعتزم "تجديد الترتيب الإداري" بينها ولبنان "بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة." واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكّل أولويّة لدى الحكومة الفرنسيّة سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلّي،حققنا تقدّماً كبيراً في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالمياً في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين ."لكنّه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قياديّة في حين أنّهنّ يمثّلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين."
ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيراً إلى أنّ "20 في المئةفقط من أعضاء السلطات التشريعيّة على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئةمن رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات."
ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا ايمانويل لامورو، ووزيرة المالية السابقة في تونس لمياء زريبي، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي. وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهنّ. ثم عقد الاجتماع المغلق للشبكة.
وينظم المعهد غداً وبعد غد، على هامش الاجتماع،ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجّعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنميوفاء سانانيس. وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية، وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.
https://eliktisad.com/news/show/373184/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86:-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%84%D9%85%D8%B9

# عز الدين: استقلالية المرأة الاقتصادية هي اساس ابداعها

شاركت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حكومة تصريف الأعمال عناية عز الدين تجربتها كالوزيرة الوحيدة في مجلس الوزراء، خلال الاجتماع الثامن لشبكة "التنوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط"، واعتبرت إن استقلالية المرأة الاقتصادية هي الدافع الأساسي لابداعها.

واسفت لعدم تمكن المرأة من تحويل نجاحها وتفوقها الى مسار منهجي يجعلها في موقع القرار.

وشددت على ضرورة اقرار الكوتا النسائية لضمان مشاركة السيدات في اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة.

وكشفت انه وعلى عكس توقعاتها، عند دخولها لعالم السياسة لاقت دعماً من الرجال والنساء من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وقالت:" دائما أُسأل اذا واجهت اي نوع من التمييز داخل المجلس، في الحقيقة لم اواجه اي تمييز من الزملاء كوني امرأة."

تجدر الاشارة الى ان شبكة "التنوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط "تهدف لدعم كبار سيدات الاعمال للتأثير في المجتمع من خلال مواقعهن، ولتحقيق تواجد اكثر عدالة للنساء في عالم الاعمال والسياسة في دول البحر المتوسط.

https://www.eliktisad.com/news/show/373128/%D8%A8%D8%B1%D9%8A:-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D9%86%D8%B0%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9

# عزّ الدين: البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة

أكدت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية عناية عز الدين خلال اجتماع شبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في المتوسط" أن "البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة"، ملاحِظَةً أنّ ثمّة "ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار". وإذ رأت أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة"، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة، للعمل "على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات"، معتبرة أن "أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي."

ورأت عز الدين أن "الحركة النسائيّة يجب أنْ تتحوّل حركةً اجتماعيّةً وحقلاً معرفياً تغذّيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوّعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا لكنّها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

من جهته راى سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكّل أولويّة لدى الحكومة الفرنسيّة سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلّي، حققنا تقدّماً كبيراً في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالمياً في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين ."لكنّه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قياديّة في حين أنّهنّ يمثّلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين."

https://www.elnashra.com/news/show/1252953/%D8%B9%D8%B2%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86:-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6

# عز الدين: البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارىء

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية، الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance " autour de la Mediterranée، بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه.

عز الدين أشارت الى أنّه "من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان."

ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد ."

واعتبرت أن "القفزات السياسية التي تحققها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهودهنّ ولا تعبر عن نضجهنّ السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائية العامة ."

وأكدت أن "هذا الأمر ستكون له أولوية في تجربتها النيابية من خلال العمل على تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضد النساء في مختلف المجالات ."

وشددت على أن "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويات لدى أي حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك أن في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إن البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية."

https://www.lebanondebate.com/news/404336

# عز الدين: لحكومة طوارئ وطنية

رأت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال الدكتورة عناية عز الدين أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد."

واعتبرت خلال الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط" Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée الذي استضافه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية أن "القفزات السياسية التي تحققها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائية العامة". وأكدت أن "هذا الأمر ستكون له أولوية" في تجربتها النيابية "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضد النساء في مختلف المجالات."

وشددت على أن "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويات لدى أي حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك أن في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إن البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية."

أما السفير الفرنسي برونو الفرنسي فوشيه فكشف أن "فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة."

واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكل أولوية لدى الحكومة الفرنسية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي."

https://www.imlebanon.org/2018/10/24/inaya-ezzedine-conference-/about-empowerment

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

# اجتماع في معهد باسل فليحان.. فوشيه: نعتزم تجديد الترتيب الإداري وعز الدين: البلد بحاجة لحكومة

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المالية صباح اليوم الأربعاء الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée " .وافتُتِحَ الاجتماع بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، وشدّدت عزّ الدين خلال حفل الافتتاح على أن "البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة"، ملاحِظَةً أنّ ثمّة "ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار". وإذ رأت أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة"، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة، للعمل "على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات"، معتبرة أن "أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي."

وحضر حفل الافتتاح كلّ من من النائبة رلى الطبش، وسفيرة كندا لدى لبنان ايمانويل لامورو، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين مويرود، ووزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للإحصاء في تونس لمياء زريبي، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل قي فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

بساط

وشدّدت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمتها على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين واصفةً إياها بأنها "فرصة" و"حاجة مجتمعية". ورأت ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام. وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولاً (...) وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول". واضافت: "على النساء إذاً واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهنّ وأفكارهنّ ومواهبهنّ". ولاحظت أن "المرأة في

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتع بمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، لكنها أسفت لكون "24 في المئة فحسب من نساء المنطقة يعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

آرسييه

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه االشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن ما يتيح لها ذلك هو أنها "تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي ."وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهنّ جماعياً أن يؤثّرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات". وأضافت: "ثمّة حاجة الى النساء لتطوير السياسات في كل المجالات، سواء في الأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها". وشددت على أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء.

عز الدين

ورأت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتورة عناية عز الدين أن "الحركة النسائيّة يجب أنْ تتحوّل حركةً اجتماعيّةً وحقلاً معرفياً تغذّيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوّعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا لكنّها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."
وتحدثت عن تجربتها فقالت: "تجربتي في مواقع القرار تُعتبَر مرحلةً قصيرة من انخراطي في الشأن العام التي بدأت باكراً وبمبادرة فرديّة نتيجة تفاعلي القوي مع الأحداث التي كانت تعصف بلبنان وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وأنا ابنة الجنوب الذي شهد الاعتداءات والاجتياحات والتدمير والتهجير والحرمان والتهميش إبنة الجنوب التي واكبت في طفولتها صعود شخصيّة عظيمة مثل شخصيّة الإمام موسى الصدر التي شكّلت لي مصدر الإلهام. كان الإمام الصدر الأيقونة التي بقيت في قلبي حتى اليوم، فهو صاحب الكاريزما التي لا يمكن لأحد أنْ يخرق جاذبيّتها. وهو الرمز الذي يزداد تألقاً مع مرور الزمن."

واضافت: "في تلك الظروف بدأ انخراطي في الشأن العام وتفاعلي مع التطوّرات المحيطة بي. وأدركت باكراً أنّ الخروج إلى العام هو قضيّة أساسيّة في حياة النساء وأنّ مجالات الخروج إلى العام تتركّز في ثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة السياسيّة."
وتابعت: "على مستوى العلم أنا ابنة عائلة جنوبيّة تشكّل نموذجاً لظاهرة سادت في الجنوب في سبعينات القرن الماضي. ظاهرة تحوّل فيها العلم إلى قيمة عليا. وهنا يسجّل دور فاعل ومؤثّر لسماحة الإمام الصدر الذي أحدث تحوّلاً كبيراً في بيئة الجنوب ما أدّى إلى تنمية علميّة فكريّة ثقافيّة. وأنا دائماً اعتبرت نفسي ممثّلة لفائض من الكفايات التي يزخر بها الجنوب. ولم تخل تجربة الدراسة من التمييز. كانت البئية التي تربّيت فيها تعطي الأولويّة لتعليم الصبيان وكان علي كما غير من بنات جيلي أن أناضل وأن أثبت وجودي وجدارتي متّكلة على نفسي من دون أيّ

دعم أو مساعدة. وربّ ضارة نافعة. أعتقد أنّ مثل هذه التجربة تعطي المرأة قوّة ودفعاً ومقوّمات للنضال وللإنجاز من دون انتظار الجوائز المجّانية أو الهدايا الجاهزة."

واشارت إلى أنها حملت هذه المنهجيّة "إلى سوق العمل حيث التحدّي الثاني والمهم". وقالت : "بعد التمكين العلمي لا بد من خوض معركة التمكين الاقتصادي التي كانت أصعب وأكثر تعقيداً. الاستقلاليّة الاقتصاديّة هي الشرط الأساسي لامتلاك المرأة عنصر المبادرة، ما يمنحها القدرة على اتّخاذ القرارات وحسم الخيارات."
واضافت" :قراري كان التوجّه إلى القطاع الخاص، سواء العمل الأكاديمي أو مزاولة المهنة كطبيبة. الظروف كانت صعبة. واجهت شبكة فاسدة محكمة ومتماسكة. لم أقبل المساومة على أخلاقيّاتي الطبّية والمهنيّة والإنسانيّة. في تلك المرحلة أدركت أنّ الفساد منظومة شرّ متكاملة، تنتهك الكرامة الإنسانيّة، وتعمّق الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين الناس. لذلك عند إعطائي الأولويّة لوضع الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد بعدما تولّيت وزارة التنمية الإدارية، كنت أنطلق من معايشة مباشرة للضرر الكبير الذي يُلحقه الفساد بالناس ومشاريعهم وأحلامهم والأهم نظرتهم إلى وطنهم وثقتهم به."

وتابعت" :هذه القضيّة كانت همّي الأساسي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة .كيف تستعيد الدولة ثقة مواطنيها. واليوم إذا ما نظرت إلى السنتين الماضيتين في الوزارة أشعر بالرضى النسبي طبعاً لكوني عملت على استراتيجيّتين وطنيّتين أساسيتين للإصلاح، فإضافة إلى استراتيجيّة مكافحة الفساد، هناك استراتيجيّة التحوّل الرقمي الكفيلة، في حال تبنّيها من خلال قرار سياسي كبير، بأنّ تُحدث تغييراً كبيراً في بنية القطاع العام في لبنان."
ثم تناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولاً إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة (سواء للأموات أو للأحياء) كما هي القاعدة في لبنان".
واضافت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعيّة وتبيّن لي بشكل قاطع أنّ انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلّم قيم مجتمعنا .تلقّيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء. من رجال دين ورجال ونساء سيّدات أعمال وأكاديميّين وأكاديميّات ومفكّرين ومفكّرات وصحافيّين وصحافيّات من الآباء والأمّهات ومن جيل الشباب. حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيّدة الوحيدة بين 29 رجلاً، ودائماً كان يُوجَّه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي."

ولاحظت أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتّخذه أحد الزعماء اللبنانيّين المنفتحين المؤمنين بأهمّية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة أمل دولة رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي."
وقالت: "بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط ويتأكد يوماً بعد آخر أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أنّ الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسيّة للمرأة وأعتقد أنّ النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضاً."

وتابعت: "إنّ قناعتي التي تكوّنت لدي نتيجة هذه التجربة أنّ الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب .إنّ العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأنّ إعادة تعريف معنى السياسة في الاتّجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلّمنا أنّ السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإنّ من هو قادر على القيام بهذه المهمّات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنّهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم

على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عالٍ بالمسؤوليّة تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممراً للمكاسب الشخصيّة ولممارسة الفساد، فإنّ الفرص ستكبر أمام النساء .بالنسبة لتجربتي الشخصيّة يمكنني القول بكل ضمير مرتاح أنّ مدخولي المادي تراجع منذ تولّيت الشأن الحكومي وأني سعيت لأن أكون خادمة عامة من خلال موقعي."

وقالت إن من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزاريّة ومن ثمّ النيابيّة هي محاولة أن يؤثّر وجودها في موقع المسؤوليّة على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليّات في البلدان النامية هي أنّ وصول النساء إلى مناصب سياسيّة لا ينعكس إيجاباً على وضع النساء العام في هذا البلد". واعتبرت أنّ "القفزات السياسيّة التي تحقّقها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبّر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائيّة العامة". وأكّدت أنّ "هذا الأمر ستكون له أولويّة" في تجربتها النيابيّة "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات". وشدّدت على أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويّات لدى أيّ حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأنّ الكل يدرك أنّ في البلد ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إنّ البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة."

فوشيه

أما سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنياً أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبدياً استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن فرنسا تعتزم "تجديد الترتيب الإداري" بينها ولبنان "بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة."
واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكّل أولويّة لدى الحكومة الفرنسيّة سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلّي، حققنا تقدّماً كبيراً في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالمياً في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين". لكنّه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قياديّة في حين أنّهنّ يمثّلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين."
ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيراً إلى أنّ "20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعيّة على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات."

جلسة أولى

ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا ايمانويل لامورو، ووزيرة المالية السابقة في تونس لمياء زريبي، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين موريرود، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي. وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهنّ. ثم عقد الاجتماع المغلق للشبكة.

وينظم المعهد غداً الخميس وبعد غد الجمعة، على هامش الاجتماع، ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجّعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنمي وفاء سانانيس. وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية، وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.

http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=335617

# عزّ الدين: نحتاج الى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة

أكدت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية عناية عز الدين خلال اجتماع شبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في المتوسط" أن "البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنيّة لمعالجة الكثير من القضايا المعيشيّة والاقتصاديّة والحياتيّة"، ملاحِظَةً أنّ ثمّة "ملفّات لم تعد تحتمل الانتظار". وإذ رأت أنّ "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس أولويّات أيّ حكومة جديدة"، أكّدت أنها ستعطي الأولوية في تجربتها النيابيّة، للعمل "على تطوير البنية التشريعيّة المتعلّقة بالمرأة للقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضدّ النساء في مختلف المجالات"، معتبرة أن "أنّ لا بديل مِن قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي."

ورأت عز الدين أن "الحركة النسائيّة يجب أنْ تتحوّل حركةً اجتماعيّةً وحقلاً معرفياً تغذّيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوّعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا لكنّها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

https://elmarada.org/439115/%D8%B9%D8%B2%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7.html

# عز الدين في إجتماع شبكة الحوكمة في دول المتوسط: البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارىء فوشيه: فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري مع لبنان

وطنية - استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية الاجتماع الثامن لشبكة "النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط Réseau mixité et Gouvernance autour de la Mediterranée"، بمشاركة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية في حكومة تصريف الاعمال الدكتورة عناية عز الدين وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه.

حضر حفل الافتتاح :سفيرة كندا ايمانويل لامورو، النائبة رلى الطبش، وزيرة المالية التونسية السابقة رئيسة المجلس الوطني للاحصاء في تونس لمياء زريبي، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان سيلين موريرود، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا بريجيت غريزي، وعدد من المديرين العامين في الإدارة العامة اللبنانية.

بساط

وشددت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط، في كلمتها، على "أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين"، معتبرة ان هذه المساواة "فرصة وحاجة مجتمعية". ورأت "ضرورة مشاركة النساء في العمل العام والقرار العام ."وقالت: "عندما يعمل المزيد من النساء، يكون اقتصاد بلادنا بلا شك أكثر قدرة على التنافس وأكثر شمولا (...) وعندما تشارك النساء في عملية سلام، تكون للاتفاق فرص أكبر للاستمرار مدة أطول."

اضافت: "على النساء إذا، واجب التأثير على مجتمعاتنا وحكوماتنا وإعادة هيكلتها من خلال رؤاهن وأفكارهن ومواهبهن"، مشيرة الى أن "المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت تتمتع بمستوى من التعليم والمهارات أكثر من أي وقت مضى"، معربة عن اسفها لكون 24 في

المئة من نساء المنطقة يعملن، فيما تبلغ النسبة 60 في المئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

آرسييه

أما رئيسة شبكة النوع الاجتماعي والحوكمة في دول البحر المتوسط آنييس آرسييه، فوصفت "هذه الشبكة والشبكات الوطنية المرتبطة بها، بأنها عناصر تغيير في الدول وفي الوظيفة العامة والجهاز التنفيذي للحكومات، وهي نقاط ارتكاز لتطوير السياسات وجعلها متكيفة مع حاجات الشعوب". ورأت أن "ما يتيح لها ذلك هو أنها تجمع نساء في قلب المؤسسات الحكومية ويعرفن كيفية اتخاذ القرارات العامة والسياسية، وإلى أي مدى لا تأخذ هذه القرارات في الاعتبار طموحات النساء بالقدر الكافي". وشددت على أن هؤلاء النساء "يمكنهن جماعيا أن يؤثرن"، معتبرة أن "من واجب النساء التأثير على السياسات ."

وأكدت "الحاجة الى النساء لتطوير السياسات في كل المجالات، سواء في الأمن أو العمل أو الموازنة أو الهجرة أو سواها"، مشددة على "أهمية دور الشبكة في تعزيز تأثير النساء."

عز الدين

من جهتها، رأت الوزيرة عز الدين أن "الحركة النسائية يجب أن تتحول الى حركة اجتماعية وحقلا معرفيا تغذيه التجارب والأفكار والمقاربات المختلفة والمتنوعة والمنتمية لبيئات تتمايز في الكثير من القضايا، لكنها بالتأكيد تتكامل وتتلاقح وتصبح أكثر غنى من خلال الانفتاح المتبادل."

وتحدثت عن تجربتها فقالت" :تجربتي في مواقع القرار تعتبر مرحلة قصيرة من انخراطي في الشأن العام التي بدأت باكرا، وبمبادرة فردية نتيجة تفاعلي القوي مع الأحداث التي كانت تعصف بلبنان وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وأنا ابنة الجنوب الذي شهد الاعتداءات والاجتياحات والتدمير والتهجير والحرمان والتهميش، إبنة الجنوب التي واكبت في طفولتها صعود شخصية عظيمة مثل شخصية الإمام موسى الصدر التي شكلت لي مصدر الإلهام. كان الإمام الصدر الأيقونة التي بقيت في قلبي حتى اليوم، فهو صاحب ال"كاريزما" التي لا يمكن لأحد أن يخرق جاذبيتها. وهو الرمز الذي يزداد تألقا مع مرور الزمن."

واضافت: "في تلك الظروف بدأ انخراطي في الشأن العام وتفاعلي مع التطورات المحيطة بي. وأدركت باكرا أن الخروج إلى العام هو قضية أساسية في حياة النساء، وأن مجالات الخروج إلى العام تتركز في ثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة السياسية."

وتابعت: "على مستوى العلم، أنا ابنة عائلة جنوبية تشكل نموذجا لظاهرة سادت في الجنوب في سبعينات القرن الماضي. ظاهرة تحول فيها العلم إلى قيمة عليا .وهنا يسجل دور فاعل ومؤثر لسماحة الإمام الصدر الذي أحدث تحولا كبيرا في بيئة الجنوب ما أدى إلى تنمية علمية فكرية ثقافية. وأنا دائما اعتبرت نفسي ممثلة لفائض من الكفايات التي يزخر بها الجنوب، ولم تخل تجربة الدراسة من التمييز. كانت البئية التي تربيت فيها تعطي الأولوية لتعليم الصبيان، وكان علي كما غيري من بنات جيلي أن أناضل وأثبت وجودي وجدارتي متكلة على نفسي من دون أي دعم أو مساعدة. ورب ضارة نافعة. أعتقد أن مثل هذه التجربة تعطي المرأة قوة ودفعا ومقومات للنضال وللانجاز من دون انتظار الجوائز المجانية أو الهدايا الجاهزة ."

واشارت إلى أنها حملت "هذه المنهجية إلى سوق العمل حيث التحدي الثاني والمهم". وقالت: "بعد التمكين العلمي لا بد من خوض معركة التمكين الاقتصادي التي كانت أصعب وأكثر تعقيدا. الاستقلالية الاقتصادية هي الشرط الأساسي لامتلاك المرأة عنصر المبادرة، ما يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات وحسم الخيارات."

واضافت: "قراري كان التوجه إلى القطاع الخاص، سواء العمل الأكاديمي أو مزاولة المهنة كطبيبة .الظروف كانت صعبة. واجهت شبكة فاسدة محكمة ومتماسكة. لم أقبل المساومة على أخلاقياتي الطبية والمهنية والإنسانية. في تلك المرحلة أدركت أن الفساد منظومة شر متكاملة، تنتهك الكرامة الإنسانية، وتعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الناس. لذلك عند إعطائي الأولوية لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بعدما توليت وزارة التنمية الإدارية، كنت أنطلق من معايشة مباشرة للضرر الكبير الذي يلحقه الفساد بالناس ومشاريعهم وأحلامهم والأهم نظرتهم إلى وطنهم وثقتهم به."

وتابعت: "هذه القضية كانت همي الأساسي في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. كيف تستعيد الدولة ثقة مواطنيها. واليوم إذا ما نظرت إلى السنتين الماضيتين في الوزارة أشعر بالرضى النسبي طبعا لكوني عملت على استراتيجيتين وطنيتين أساسيتين للإصلاح، فبالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الفساد، هناك استراتيجية التحول الرقمي الكفيلة، في حال تبنيها من خلال قرار سياسي كبير، بأن تحدث تغييرا كبيرا في بنية القطاع العام في لبنان."

ثم تناولت تجربتها في مواقع القرار، فأشارت اولا إلى أنها أتت إلى الوزارة والنيابة "عبر مسار تنظيمي سياسي وليس عبر الوراثة (سواء للأموات أو للأحياء) كما هي القاعدة في لبنان". وقالت: "يمكنني القول بكل ثقة أني حظيت بكل تشجيع من بيئتي الاجتماعية وتبين لي بشكل قاطع أن انخراط المرأة في السياسة منسجم إلى أبعد الحدود مع سلم قيم مجتمعنا. تلقيت الدعم والتشجيع من الرجال والنساء على السواء. من رجال دين ورجال ونساء سيدات أعمال وأكاديميين وأكاديميات ومفكرين ومفكرات وصحافيين وصحافيات من الآباء والأمهات ومن جيل الشباب. حتى داخل مجلس الوزراء حيث كنت السيدة الوحيدة بين 29 رجلا، ودائما كان يوجه إلي السؤال حول هذه النقطة، أستطيع القول إني لم أشعر بأي تمييز سلبي."

واشارت الى "أن الأمر، ككل تجارب وصول النساء إلى مواقع القرار، ما كان ليحصل لولا قرار يتخذه أحد الزعماء اللبنانيين المنفتحين المؤمنين بأهمية وصول المرأة إلى مواقع القرار الحزبي أو الوزاري أو النيابي، وفي حالتي رئيس حركة "أمل" دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري."

وقالت: "بكل صراحة لم ننجح كنساء في وصولنا إلى مواقع القرار بشكل انسيابي ولم نستطع تحويل الأمر إلى نسق أو نمط، ويتأكد يوما بعد آخر أن لا بديل من قانون الكوتا الكفيل بإحداث تغيير في سلوك الناخبين الانتخابي وسلوك الأحزاب الترشيحي وأعتقد أن الطريق ليست صعبة نتيجة ما ذكرته من ترحيب اجتماعي بالتجربة السياسية للمرأة، وأعتقد أن النساء يجب أن يضغطن من داخل أحزابهن من أجل الوصول إلى كوتا في مواقع القرار الحزبي أيضا."

وتابعت" :إن قناعتي التي تكونت لدي نتيجة هذه التجربة أن الأزمة ليست مرتبطة بوضع النساء فحسب. إن العقبات هي نفسها للرجال والنساء والسبب عائد إلى فهمنا الخاطئ لمعنى السياسة. أنا مؤمنة بأن إعادة تعريف معنى السياسة في الاتجاه الصحيح سيكون لمصلحة المرأة. فإذا سلمنا أن السياسة تعني تدبير شؤون الناس كل الناس ورعايتهم والتفكير بمستقبلهم فإن من هو قادر على

القيام بهذه المهمات بكفاءة أعلى هم النساء، لأنهن أكثر قدرة على الانسجام مع عمل سياسي يقوم على نكران الذات وبذل التضحيات والعمل وفق إحساس عال بالمسؤولية تجاه المجتمع. عندما تصبح السياسة خدمة عامة وليست موقع تشريف أو ممرا للمكاسب الشخصية ولممارسة الفساد، فإن الفرص ستكبر أمام النساء. بالنسبة لتجربتي الشخصية يمكنني القول بكل ضمير مرتاح أن مدخولي المادي تراجع منذ ان توليت الشأن الحكومي وأني سعيت لأن أكون خادمة عامة من خلال موقعي."

وأشارت الى ان من أكثر القضايا التي شغلتها خلال تجربتها الوزارية ومن ثم النيابية هي محاولة أن يؤثر وجودها في موقع المسؤولية على وضع النساء في لبنان. ورأت أن "إحدى أهم الإشكاليات في البلدان النامية هي أن وصول النساء إلى مناصب سياسية لا ينعكس إيجابا على وضع النساء العام في هذا البلد ."واعتبرت أن "القفزات السياسية التي تحققها بعض النساء نتيجة ظروف مساعدة لم تصنعها جهود النساء ولا تعبر عن نضجهن السياسي، لن تكون مثمرة على مستوى الحركة النسائية العامة". وأكدت أن "هذا الأمر ستكون له أولوية" في تجربتها النيابية "من خلال العمل على تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالمرأة والمنصفة لها للحد وللقضاء على كل أشكال التمييز السلبي ضد النساء في مختلف المجالات". وشددت على أن "قضايا المرأة يجب أن تكون على رأس الأولويات لدى أي حكومة جديدة. حكومة ننتظر ولادتها بأسرع وقت ممكن لأن الكل يدرك أن في البلد ملفات لم تعد تحتمل الانتظار لا بل إن البلد بحاجة إلى حكومة تعلن حالة الطوارئ الوطنية لمعالجة الكثير الكثير من القضايا المعيشية والاقتصادية والحياتية."

فوشيه

أما السفير الفرنسي فوشيه، فرأى أن "الشبكة أثبتت جدواها"، متمنيا أن "يتعزز دورها أكثر فأكثر"، مبديا استعداد فرنسا للاستمرار في دعمها. وكشف أن "فرنسا تعتزم تجديد الترتيب الإداري بينها ولبنان بهدف تحديد خطة عمل جديدة في موضوع الحوكمة."

واشار إلى أن "المساواة بين الرجل والمرأة تشكل أولوية لدى الحكومة الفرنسية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي". وقال: "على الصعيد المحلي، حققنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. فمن العام 2012 إلى العام 2017 تقدمت فرنسا وفق المنتدى الاقتصادي العالمي من المركز 45 إلى المرتبة 11 عالميا في مجال المساواة بين المرأة والرجل، الأولى بين دول مجموعة العشرين". لكنه لاحظ أن "32 في المئة من النساء في الإدارة العامة الفرنسية يشغلن مناصب قيادية في حين أنهن يمثلن 55 في المئة من إجمالي عدد الموظفين ."

ورأى أن "الطريق لا يزال طويلا"، مشيرا إلى أن "20 في المئة فقط من أعضاء السلطات التشريعية على المستوى الدولي هن من النساء، وثمة 19 في المئة من رؤساء الدول نساء، و18 في المئة وزيرات."

جلسة أولى

ثم عقدت جلسة عامة أولى عن "المرأة في الإدارة: التحديات والقضايا الراهنة"، تحدثت فيها سفيرة كندا، ووزيرة المالية السابقة في تونس، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، والأمينة العامة للمجلس الأعلى للمساواة المهنية بين المرأة والرجل في فرنسا، وأدلت المتحدثات بشهادات عن تجاربهن.

بعدها، عقد الاجتماع المغلق للشبكة.

ورشة عمل
وعلى هامش الاجتماع، ينظم المعهد يومي الخميس والجمعة، ورشة عمل بعنوان "العناصر والأدوات المشجعة للقيادة لدى النساء"، بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا. وتدير الورشة الخبيرة في الجندر والسكان والتنمية المستدامة في الوكالة الفرنسية للتنمي وفاء سانانيس. وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الشخصية والمؤسسية في مجال الجندر والتنمية، وتحفيز المشاركين والمشاركات، على تفعيل التغيير وتعزيز القيادة لدى النساء داخل المؤسسات.
/http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/371840